Document: EB 2014/113/R.5
Agenda: 5(a)(i)
Date: 7 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الخامسة والثمانين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 ديسمبر/كانون الأول 2014

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الخامسة والثمانين

1- حضر الدورة أعضاء اللجنة من أنغولا، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج. كما حضرها مراقبون من الصين وألمانيا. وانضم إلى دورة اللجنة نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق؛ والمستشار العام المؤقت؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

2- رحب رئيس لجنة التقييم بالممثل الجديد للنرويج والمدير الجديد لمكتب التقييم المستقل في الصندوق اللذين يحضران دورة اللجنة لأول مرة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- تم اعتماد جدول الأعمال شريطة تأجيل النظر في تقييم البرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات وتقدير أداء مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش في السودان إلى دورة مقبلة للجنة التقييم. وبناء على طلب من ممثل الهند، وافقت اللجنة على النظر في مسألة حصول أعضاء اللجنة على المحاضر الحرفية. وقد بحثت هذه المسألة خلال النظر في البند الخاص بالإجراء المتعلق بنسخ محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها.

البند 3 من جدول الأعمال: محاضر الدورة الرابعة والثمانين للجنة التقييم

4- اعتمدت اللجنة المحاضر الواردة في الوثيقة EC 2014/85/W.P.2 دون أية تعديلات.

البند 4 من جدول الأعمال: الإجراء المتعلق بنسخ محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها

5- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2014/85/W.P.3، التي تؤيد بشكل عام الإجراء المقترح المتعلق بإعداد الوثائق الرسمية لدورات اللجنة. وأثار الأعضاء نقطتين لمزيد من النقاش: (1) عملية التشاور مع اللجنة بخصوص مضمون تقرير رئيس اللجنة؛ (2) حصول أعضاء اللجنة على المحاضر الحرفية لغرض استعراض مسودة المحاضر.

6- وفيما يتعلق بالحصول على المحاضر الحرفية، تم استذكار أن سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2010، نصت على استثناءات محددة من سياسة النشر من أجل، من بين جملة أمور أخرى، عمليات المداولات والمداولات الحرفية للهيئات الرئاسية من أجل حماية سلامة مثل هذه العمليات وتشجيع الانفتاح في الحوارات والمذكرات المكتوبة. وفيما يتعلق بسياسة النشر، فإن إتاحة مثل هذه الوثائق يتطلب تفويضا محددا من الهيئة ذات العلاقة. وردا على سؤال من أحد الأعضاء، أشار المستشار العام المؤقت إلى أنه في حين يمكن أن يكون للجنة موافقة دائمة في بعض الظروف، فإنه يتعين تحديد هذه الظروف بشكل دقيق لصالح المحافظة على السرية.

7- وقررت اللجنة مواصلة نقاش هذه المسألة في دورتها القادمة.

البند 5 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017

8- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2014/85/W.P.4 ورحبت بالتحسينات التي أدخلت على النسخة السابقة وأعربت عن دعمها العريض لبرنامج العمل والميزانية. وأثنى الأعضاء أيضا على الجودة العالية للوثيقة التي أعدها مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

9- طلب الأعضاء توضيحات حول مؤشرات الكفاءة الواردة في إطار قياس النتائج لعام 2015 الذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق وأيضا عن الكيفية التي وضعت بها أهداف إطار قياس النتائج. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن إطار قياس النتائج المقترح يتضمن ثلاثة مؤشرات للكفاءة، وهي: (1) معدل تنفيذ أنشطة التقييم الرئيسية؛ (2) سقف ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ (3) نسبة موظفي الخدمة العامة إلى الموظفين المهنيين. وقد وضعت أهداف إطار قياس النتائج استنادا إلى الموارد المتاحة ومكاسب الكفاءة المتوقعة، ولا سيما كنتيجة لتنفيذ دليل التقييم الجديد. وأشار المكتب إلى أنه سيقدم المزيد من التوضيحات عن كفاءة المؤشرات والأهداف الموضوعة في الوثيقة النهائية لبرنامج العمل والميزانية إلى دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

10- مع إشارته إلى أن **تقييمات البرامج القطرية** المتوقعة لعام 2015 تتعلق أساسا بالبلدان المتوسطة الدخل، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأن اختيار البلدان اتخذ بالتشاور مع إدارة الصندوق واستند إلى إطار الانتقائية، والذي أخذ بعين الاعتبار معايير مثل حجم استثمار الصندوق، وحجم الحافظة، وبالتالي عدد سكان الريف. وعلاوة على ذلك، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن معيارا هاما لاختيار البلدان من أجل إجراء تقييمات برامج قطرية لها هو عزم إدارة الصندوق على إعداد برنامج فرص استراتيجية قطرية جديد عقب تقييم البرنامج القطري. في هذا الصدد، أشير إلى أنه في حين أن البلدان قد تعتبر من البلدان المتوسطة الدخل، يتم تنفيذ برامج الصندوق في المناطق الريفية ذات الدخل المنخفض، وبهذا يتم ضمان التركيز على الفقر. أخيرا، أكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه قد أجرى عدة تقييمات برامج قطرية في عام 2014 في البلدان المنخفضة الدخل وأن إحدى البلدان المقترحة لعام 2015 هي أيضا بلد من البلدان المنخفضة الدخل.

11- وأكد الأعضاء على أهمية التقييم الذي سيجرى على **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**. وفي رده على الاستفسارات حول إمكانية تسريع عملية إجراء التقييم، التزم مكتب التقييم المستقل في الصندوق باستكشاف جميع الخيارات في هذا الصدد. وردا على تعليقات بعض الأعضاء، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق، مع ذلك، أنه لن يكون بالإمكان إعداد تقرير تقييم تجميعي، بدلا من تقييم مؤسسي عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، إذ لم تقم أي من التقييمات السابقة باستعراض جوانب من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولذا فإن التقييم سيتطلب بالضرورة إجراء تحليل شامل من شأنه أن يضمن تقييما يستند إلى الأدلة.

12- بشأن القضايا المتعلقة **بالتمايز بين الجنسين**، أبلغ مكتب التقييم المستقل في الصندوق اللجنة بأن استخدامه لمعيار تقييم متخصص بشأن التمايز بين الجنسين وتقدير وتصنيف التمايز بين الجنسين في تقييم كل مشروع وبرنامج قطري فريد جدا من نوعه بين المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالميزنة المراعية لمنظور التمايز بين الجنسين، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه سينظر في إمكانية استخدام هذا النهج في مقترح ميزانية عام 2016 التي سيتم وضعها في العام المقبل.

13- وسلط الأعضاء الضوء على أهمية مشاركة **المستخدمين النهائيين** في، والحصول على، منتجات التقييم، مشيرين إلى أن ترجمة وثائق التقييم إلى اللغات المحلية قد تعزز هذه العملية. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق للجنة أنه، ومع الحفاظ على التوازن بين استقلالية التقييمات والمشاركة الكافية، عُقدت شراكات تعلم أساسية – تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستخدمين النهائيين – لكل تقييم لمتابعة عملية التقييم بكاملها. وعلاوة على ذلك، تمت في بعض الحالات ترجمة وثائق مثل المواجيز التنفيذية، والاتفاقات عند نقطة الإنجاز إلى اللغات المحلية لتيسير حصول المستخدمين النهائيين عليها. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أيضا أنه نفذ مجموعة متنوعة من أنشطة التوعية والنشر باستخدام أدوات مختلفة لضمان انتشار أوسع لدروس التقييم ونتائجه.

14- طلب الأعضاء أن تؤخذ أهمية موضوع **الشباب** بالاعتبار الذي تستحقه. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه فرغ من إعداد التقييم عن انخراط الصندوق مع الشباب في أوائل عام 2014 وأن هذا الموضوع سيكون مجال تركيز في الطبعة الثانية من دليل التقييم الذي يجري إعداده حاليا والمقرر استكماله في عام 2015 بعد التشاور مع إدارة الصندوق ولجنة التقييم.

15- وأحاط الأعضاء علما بالتقييم المشترك المزمع للأنشطة ذات الصلة بلجنة الأمن الغذائي العالمي المقررة مبدئيا لعام 2017. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه سيتم إجراء المشاورات اللازمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في المستقبل، حيث وعند الاقتضاء، لضمان وجود نهج منسق للتقييم.

16- رحب الأعضاء بإدخال مكتب التقييم المستقل في الصندوق، كما طُلب منه، إعداد تقرير تقييم تجميعي بشأن مصايد الأسماك في خطته الإشارية للفترة 2016–2017. ووافق المكتب على اقتراح اللجنة توسيع نطاق التقييم ليشمل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسوف ينعكس هذا في الوثيقة النهائية المقدمة إلى دورة ديسمبر/كانون الأول للمجلس التنفيذي. وبشأن موضوع متصل، رحب الأعضاء بالإعداد الجاري مع مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتقرير التقييم التجميعي بشأن التنمية الرعوية، بما في ذلك إمكانية تنظيم دورة مشتركة للجنة البرنامج في المنظمة ولجنة التقييم في الصندوق للنظر في التقرير النهائي في العام المقبل .

17- حول موضوع التقييمات المشتركة، طلبت اللجنة توضيحات حول الفرص والتحديات المرتبطة بالتقييمات المشتركة. وفي هذا الصدد، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن التقييمات المشتركة وفرت القيمة، لأنها سمحت، من بين جملة أمور أخرى، بتجميع الموارد وتوسيع نطاق التقييم الذي يتم إجراؤه. وكانت هناك بعض التحديات، مثل ضمان التنسيق الواجب في توظيف الاستشاريين، والاتفاق على المنهجية والعملية. ومع ذلك، رجحت كفة المزايا على التحديات بشكل عام.

18- فيما يخص الميزانية، طلب الأعضاء توضيحا حول افتراض **معدل التضخم** المستخدم في الميزانية. وأوضح كل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق وإدارة الصندوق أن ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق تستند إلى نفس معدل التضخم لتكاليف غير الموظفين، الذي يستخدمه الصندوق في وضع ميزانيته الإدارية لعام 2015.

19- واقترح الأعضاء أيضا إدراج جدول يوفر مقارنة لأعباء العمل (بين أنشطة التقييم الرئيسية) في الوثيقة النهائية، لأن من شأن هذا أن يوفر فهما أفضل لأي زيادة أو نقص في ميزانية عام 2015، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام 2014. أخيرا، وردا على طلب من اللجنة، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأنه يتّبع أنظمة الصندوق الخاصة بالموظفين عند توظيف الاستشاريين، وأن شعبة الموارد البشرية ترصد، وتحلل بصفة دورية وتبلغ عن استخدام الاستشاريين من قبل جميع الشعب، بما في ذلك مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وعلى وجه الخصوص، شمل هذا التحليل معدلات الأجور اليومية للاستشاريين، وعدد أيام الخدمات الاستشارية، والجنسية، ونوع الجنس.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم مؤسسي عن سياسة تمويل المنح في الصندوق

20- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2014/84/W.P.5 واستجابة الإدارة الواردة في الضميمة، والتي ستتم مناقشتها من قبل المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2014. وأيدت اللجنة بشدة مضمون التقرير وأثنت على مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن الجودة العالية للوثيقة. وأثنى الأعضاء على **المنهجية** المستخدمة في التقييم، مع الإشارة أيضا إلى أن الذيل 3 أوحى بأن المقابلات مع المستخدمين النهائيين لم تحدث. وأوضح مكتب التقييم المستقل أنه أجرى مقابلات مع المستخدمين النهائيين، وأنه في حين كان هؤلاء في بعض الحالات من المزارعين الأفراد، يمكن للمستخدمين النهائيين أن يشملوا أيضا مسؤولين حكوميين أو غيرهم من الأفراد، بحسب الغرض من المنحة.

21- أيد الأعضاء الحاجة **لسياسة منح جديدة**، مع قدر أكبر من التركيز الاستراتيجي، والوضوح في الأهداف، والمواءمة بين أهداف السياسة وأهداف الصندوق والأهداف القطرية. ورحبت اللجنة بنظر الإدارة المتسم بالتقبل في استنتاجات التقييم المؤسسي، والتي ستستثير بها سياسة المنح التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2015.

22- كان هناك اتفاق على ضرورة تكريس وقت أطول بكثير للنقاش، والتعلم من واستيعاب نتائج ونواتج المنح، بدلا من التركيز فقط على مرحلة التصميم. وهذا يتطلب **نظاما قويا لمعلومات إدارة المنح**، والذي تخطط إدارة الصندوق لتعميمه في النظم القائمة للقروض والمنح. وأشارت الإدارة إلى أن نظام معلومات إدارة البرامج قائم الآن، ومتكامل مع أدوات مالية مختلفة. ومن شأن هذا النظام أيضا تيسير إدارة المعرفة، ونشر نتائج البحوث، والرصد. ومن شأنه أيضا أن يأخذ في الاعتبار تدريب الموظفين ووضع أدوات محدثة لتطوير الموظفين. كما سيتم توفير التدريب المستهدف.

23- تم الإعراب عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي لمخصصات المنح أن تخضع **لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**، وفيما إذا كان ينبغي إتاحة أموال المنح **للبلدان المصنفة باللونين الأحمر والأصفر بموجب إطار القدرة على تحمل الديون**. وفيما يتعلق بموارد منح البلدان الحمراء والصفراء، سلط الضوء، من جهة، على أن هذه البلدان قد تكون أكثر حاجة إلى تنمية القدرات، والتي يمكن تمويلها من خلال المنح بموجب سياسة المنح، في حين لوحظ، من جهة أخرى، أن جميع الأموال الموجهة لهذه البلدان تقدم، على أية حال، على صورة منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن آلية إطار القدرة على تحمل الديون والمنح المعتمدة في إطار سياسة المنح هي أدوات مختلفة تماما: الأولى تمول مشروعات استثمارية وتقدم إلى الحكومات بشروط منح في البلدان التي تواجه مشاكل

بالنسبة لقدرتها على تحمل الديون؛ والثانية تهدف إلى تعزيز الابتكار وبناء القدرات المناصرين للفقراء، ويمكن الموافقة عليها لمجموعة أوسع من المتلقين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وبشأن موضوع ذي صلة، وفيما يتعلق بدور نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ينبغي أن يكون هناك قدر كاف من المرونة للاستجابة للاحتياجات الناشئة ولأخذ جودة مقترحات المنح في الاعتبار. وأوضحت إدارة الصندوق أنها ستوضح الفقرتين 18 و20 من ردها على التقييم المؤسسي فيما يخص المسائل المذكورة أعلاه وتقدم الاستجابة المنقحة لدورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

24- وتماشيا مع توصية التقييم، وافقت إدارة الصندوق على أنه ينبغي أن يكون هناك ما يكفي من المرونة للاستجابة للاحتياجات الناشئة بالنظر إلى أنه يمكن للمنح أن تسهم بشكل مباشر أكثر في تعزيز البرامج القطرية للصندوق، ولكنها اعترفت أنه من الصعب زيادة مخصصات المنح القطرية.

25- خلص التقييم إلى أن منح مكونات القروض لا تمتثل عموما لأهداف سياسة المنح، ولذا أوصى بإيقافها. ولم تكن إدارة الصندوق متفقة مع التوصية بإيقاف هذا النوع من المنح تماما، وذلك لعدة أسباب، بما في ذلك كفاءة التكاليف والفرص المفيدة للروابط مع الاستثمارات الممولة بالقروض. إلا أن إدارة الصندوق وافقت على الحاجة إلى رقابة أفضل فيما يتعلق بامتثال هذه المنح لأهداف سياسة المنح.

26- أكد أعضاء اللجنة رغبتهم في ضمان **سياسة منح مرنة**، وذلك بهدف السماح للصندوق بالاستجابة لحالات الطوارئ، وبالابتكار، ودعم المنظمات التي ما كان لها لولا ذلك أن تصل إلى المناقشات السياساتية. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن مساهمة الصندوق في **لجنة الأمن الغذائي العالمي** ينبغي أن تمول من الميزانية الإدارية وليس من خلال منحة، لأسباب تتعلق باحتمال عدم المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية لسياسة المنح.

27- أشار أحد الأعضاء إلى أنه لم تقدم أي توصيات فيما يتعلق بمنح **منظمات القطاع الخاص**. وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه لم تتم، أثناء التقييم، إلا الموافقة على اثنتين فقط من هذه المنح، مما وفر أدلة غير كافية لاستخلاص استنتاجات.

28- أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء تكاليف المعاملات المرتبطة بالموافقة على حوالي 50 منحة صغيرة نسبيا في أي سنة معينة. وفي هذا الصدد، جرى نقاش حول ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يهدف إلى خفض عدد المنح المعتمدة في السنة أو ببساطة التركيز بشكل أكبر على مواءمة المنح مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الاقتراح بأن تكون المنح أقل عددا ولكن أكبر حجما من شأنه أيضا تيسير تعزيز وضمان الجودة، فضلا عن الرصد والتقييم الكافي لاستخلاص الدروس المستفادة.

29- وأشار بعض الأعضاء إلى أنه كان يمكن وضع تركيز أكبر على الأثر على **المساواة بين الجنسين** في تقرير التقييم. وأوضح مكتب التقييم أن هذا شكّل تحديا لأن تركيز التقييم كان على سياسة المنح، وليس على فرادى المنح الممولة من الصندوق. وعلاوة على ذلك، ونظرا لطبيعة العديد من المنح الممولة (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالبحوث الخاصة بأصناف البذور الجديدة)، فإنه سيكون من الصعب للغاية وباهظ الثمن تحليل الأثر على النساء. وحول نفس الموضوع، أشارت إدارة الصندوق إلى أنها ستقترح أهدافا لجودة المنح وستعزز الإبلاغ عن موضوع التمايز بين الجنسين في الحافظة الإجمالية. وأشارت إدارة

الصندوق إلى أن المنح غالبا ما تمول الدراسات، وبناء قدرات المنظمات، والقضايا ذات الصلة، مما يجعل من الصعب تحديد المستفيدين النهائيين من الأفراد.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

30- لم تثر أية بنود تحت مسائل أخرى.